مقدمة :

إن مبدأ خضوع الدولة إلى القانون أصبح ميزة الدول الحديثة، حيث لا تتحقق سيادة القانون بخضوع الأفراد فقط، و إنما تتحقق بخضوع الدولة و الأفراد معا للقانون، و بالحديث عن الدولة و مدى خضوعها للقانون فإننا بصدد الحديث عن الهيئات التنفيذية و الإدارات العمومية التي تمارس نشاطها و أعمالها المادية باسم الدولة و المجتمع من أجل تحقيق المصلحة العامة و تنفيذ البرامج و الخطط المسطرة من طرف السلطة المركزية.

تلجأ الإدارة أثناء قيامها بنشاطاتها الوظيفية إلى وسائل متعددة تتمثل أساسا في أعمال إدارية مادية و أعمال قانونية، تهدف من ورائها إلى إحداث آثار قانونية، و أن الأعمال الإدارية القانونية تنقسم إلى نوعين: أعمال انفرادية تقوم بها الإدارة بإرادتها المنفردة مستعملة امتيازات السلطة العامة و تتمثل في اتخاذ القرارات الإدارية، و أعمال إدارية اتفاقية أو رضائية تتمثل في إبرام العقود الإدارية،

إن العقود الإدارية متعددة و مختلفة، ومن بين أهم العقود الإدارية التي تقدم عليها تلك العقود المبرمة في إطار الصفقات العمومية، وقد قام المشرع الجزائري بتنظيم أحكامها ضمن المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن قانون الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام ، ومن ثم فإن إبرام العقود في مجال الصفقات العمومية يلزم الإدارة (المصلحة المتعاقدة) بإتباع مبادئ الشرعية و حماية حقوق الأفراد و حرياتهم و تقف حاجزا أمام تجاوزات السلطة العامة، إلا أنه و عند خرق تلك المبادئ و مخالفة نصوص التشريع تنشب نزاعات مختلفة و متعددة بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد أو الغير.

كما أن المنازعة يمكن أن تنشأ أثناء تنفيذ الصفقة بسبب تنفيذها على غير النحو المتفق عليه أو خارج الأجل المتفق عليه أو حتى بعد غلق الصفقة بسبب العيوب الخفية، ويمكن أن تشكل الضمانات المقدمة في إطار الصفقات العمومية في مجال إعمالها أيضا موضوعا للمنازعة في الصفقات العمومية.

مقدمة :

كما يمكن أن تنشأ أثناء سريان الصفقة وهي الأهم بسبب عدم تنفيذ المتعامل المتعاقد لالتزاماته المحددة في الصفقة أو رفض المصلحة المتعاقدة دفع مقابل ما تلقته من المتعامل المتعاقد.

و تعتبر مادة الصفقات العمومية من أكثر المواد تعقيدا في مجال القانون الإداري بالنظر إلى طابعها التقني الذي لم يشمل فقط عملية الإبرام و التنفيذ، بل امتد أيضا إجراءات التقاضي فيه بالنظر للخصوصية التي تميزها عن غيرها من المنازعات في المسائل الشكلية و الإجرائية.

تتمثل **أهمية دراسة** هذا الموضوع باعتباره جديرا بالبحث و الدراسة، من خلال أهميته المتزايدة بالنظر للتعديلات المتتالية التي عرفتها المنظومة القانونية للصفقات العمومية ، كما نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن الإجراءات و الآليات القانونية التي رصدها المشرع لضمان تنفيذ الصفقة العمومية على أحسن وجه، و ذلك من خلال إظهار الإشكالات التي تثور أثناء تنفيذ الصفقة و طرق و آليات حل هذه النزاعات حسب قانون الصفقات العمومية و قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

و تتمثل **الأهمية العملية** لهذا الموضوع بالنظر لخطورة تنفيذ الصفقة العمومية وما ينشأ عنها من نزاعات، الأمر الذي يتطلب منا إيلاء أهمية خاصة لهذا الموضوع من أجل إيجاد الطرق المناسبة لحل النزاعات من أجل التنفيذ الحسن للصفقة العمومية.

أما عن **دوافع اختيار الموضوع** ، فمن المعروف أن البحث العلمي تحكمه عدة أسباب، التي تدفع الباحث لاختيار موضوع معين، فمنها الذاتية و منها الموضوعية وعليه فإن سبب اختيارنا لهذا الموضوع يتمثل في:

أسباب ذاتية تتمثل في رغبتنا في تناول الموضوع الذي يعتبر مهما في مجال الصفقة العمومية ، إضافة إلى تزويد مكتبتنا بمراجع بخصوص هذا الموضوع.

ومن جهة أخرى كانت هناك **دوافع موضوعية** ظهرت بوادرها مع الإصلاحات الاقتصادية في الآونة الأخيرة و صدور تعديل لقانون الصفقات العمومية 236/10

مقدمة :

المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي 03/13 و الذي تلاه التعديل الأخير لقانون الصفقات العمومية 247/15 الذي جاء تحت عنوان الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام.

و تأسيسا على ما سبق سنحاول معرفة واقع الصفقات العمومية و عليه سنستهل دراستنا بطرح الإشكالية التالية:

باعتبار أن الصفقات العمومية تمثل خطورة على المال العام ، فما هي الضمانات التي كرسها المشرع لضمان تنفيذ الصفقة العمومية و الأطراف المتعاقدة ؟ وكيف يمكن تسوية منازعات تنفيذ الصفقات العمومية بما يضمن حقوق الأطراف المتعاقدة من جهة, و حماية المال العام من جهة ثانية؟

أما عن **المنهج المتبع** ، فالتوصل لهدف دراستنا ارتأينا إتباع المنهج والتحليلي ، لكونه المناسب لتحليل النصوص القانونية الذي يقوم على أساس الانطلاق من المعطيات الأولية للصفقة العمومية و تحليلها و تطبيقها على مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية، بغرض الوصول إلى نتائج و إدراج الإشكالات التي تصادف طرفي الصفقة العمومية أثناء التنفيذ، و ذلك بعرض النصوص القانونية و التشريعية في هذا المجال ، ويكون ذلك بتحليل و مناقشة النصوص الحالية و مقارنتها بالنصوص السابقة.

تجدر الإشارة إلى أننا بمناسبة انجازنا لهذا البحث وقفنا على عدة **دراسات علمية** متخصصة تتعلق بمنازعات تنفيذ الصفقة العمومية ، إلا أننا استعنا بمذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، من إعداد سعيدة غيشاوي و نبيلة خير الدين تحت عنوان تنفيذ الصفقات العمومية والمنازعات التي تتخللها الدفعة السادسة عشر 2005-2008

وعن **أهداف الدراسة** ، فترمي هذه الدراسة إلى تبيان القواعد القانونية المتعلقة بمنازعات الصفقات العمومية من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بها، وذلك لوجود عدة مشاكل عند تطبيق الصفقة العمومية سواء بالنسبة للمصلحة المتعاقدة أو

المتعامل المتعاقد، كما تهدف دراستنا إلى تبيان بعض الإشكالات التي تطرح تناقض بين القانون الخاص بالصفقات العمومية، وبين القواعد العامة المقررة في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

ولا ننكر أن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى إثراء المكتبة القانونية خاصة أن هذا الموضوع من أهم مواضيع القانون الإداري.

كما نعلم أن لكل موضوع بحث **صعوبات** ومشاكل تعترض مساره وبصفتنا أصحاب هذا البحث فقد ارتأينا في دراستنا لهذا الموضوع التطرق لما هو موجود في القانون الجزائري ، وقد صادفتنا بعض المشاكل التي زادت من صعوبة البحث و المتمثلة في:

- تشعب المنظومة القانونية ، إضافة إلى التعديل المستمر لقانون الصفقات العمومية من قبل المشرع الجزائري دون أن يكون له تحليل من قبل الفقهاء .
- أن معظم المراجع المتعلقة بموضوع الصفقة العمومية تعرضت للمفاهيم العامة للصفقة العمومية ، ولم تتعرض لمثل هذا الموضوع بالتحديد.
- قلة المواضيع وان لم نقل شحها، فان وجدت فهي مراجع اجنبية.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع .

بناءا على ما سبق بيانه و للإجابة عن الإشكالية المطروحة و الهدف من الدراسة فقد تم **تقسيم البحث** تقسيما ثنائيا من خلال فصلين :

خصصنا الفصل الأول لدراسة أهم طرق التسوية الودية لمنازعات تنفيذ الصفقة العمومية، وذلك من خلال ثلاث مباحث ، حيث تناولنا كل من الطعن الإداري والتحكيم ، وتطرقنا إلى اللجان المستحدثة للنظر في النزاع .

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد جاء معنون بالتسوية القضائية لمنازعات الصفقات العمومية ، وذلك من خلال مبحثين اثنين : المبحث الأول تطرقنا فيه إلى دعوى التعويض وصور دعاوى القضاء الكامل في مادة الصفقات العمومية ، و في المبحث الثاني تناولنا الدعوى الاستعجالية ، حيث ركزنا على الاستعجال القانوني

ونختم دراستنا بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج و التوصيات المتوصل إليها.